جمعية هيئات المحامين بالمغرب
ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵉⵙⵡⵓⴷⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⵏⴰⴳⴰⵍⵏ ⴷ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ASSOCIATION DES BARREAUX DU MAROC

بيان
صادر عن مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب

على إثر مصادقة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين على التعديلات التي مست مشروع القانون 23-66، ناقش مكتب الجمعية في اجتماعه المفتوح هاته التعديلات واستحضر آثارها على المكتسبات المهنية والاجتماعية للمحامين، وما أفرزته من توجهات تمس في العمق المقومات الأساسية التي تقوم عليها المهنة عبر تاريخها وتضحيات رجالها ونسائها لعقود من النضال المهني والمؤسساتي، وسجل بالكثير من الاستهجان انقلاب الحكومة على المقاربة التشاركية وعلى مخرجات الحوار مع رئيسها باعتباره مؤسسة مركزية داخل الدولة وتراجعه عن التزاماته والتعهدات التي أعلن عنها عقب جلسات الحوار، والتي تفاعل معها مكتب الجمعية بكل مسؤولية والتزام نابعين من ثقته في مؤسسات الدولة وتغليبه لمصلحة الوطن عبر المشاركة في تهيئة الظروف الكفيلة بوضع مقاربة تشريعية منصفة ومتوازنة تستحضر خصوصيات مهنة المحاماة ومكانتها الدستورية.

وإذ يؤكد المكتب أن التعديلات التراجعية التي صادقت عليها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، قد مست جوهر الضمانات المتعلقة باستقلال الدفاع وحماية حقوق المتقاضين، وتشكل خرقا لدستور المملكة بهدم الحدود الفاصلة والضامنة لاستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية.

ويعتبر التأثير الذي مارسه السيد وزير العدل طيلة المسار التشريعي استهدافا واضحا لمهنة المحاماة، من أجل إضعافها والنيل من مبادئها الكونية، انتقاما منها على أدوارها في مجال حماية الحقوق والحريات، وعقابا لها على مواقفها التاريخية في سبيل بناء دولة الحق والقانون.

إن المحاماة اليوم لن تبق مكتوفة الأيدي تجاه ما يحاك ضدها من مساس بثوابتها، وتعبر بصوت عال عن رفضها المطلق لكل توجه من شأنه إضعاف المؤسسات المهنية وتدبيرها الذاتي لمشاريعها الاجتماعية عبر النيل من مكتسباتها غير القابلة للمساومة باستهداف منظومتي التكافل والتعاضد الصحي للمحامين.

وإذ يحيي مكتب الجمعية عاليا ما أبان عنه المحاميات والمحامون من وحدة وتعبئة ومسؤولية في الدفاع عن مهنتهم ومؤسساتهم، فإنه يدعوهم أكثر من أي وقت مضى إلى رص الصفوف ونبذ الخلافات، فالمعركة الآن معركة وجود وصون لكرامة المهنة وحفاظا على رسالتها ومكانتها الكونية، فالدفاع عن المحاماة اليوم هو دفاع عن العدالة.

ووعيا من مكتب الجمعية بدقة اللحظة التاريخية فإنه يقرر ما يلي:

- دعوة الزميلات والزملاء للاستمرار في التوقف الشامل عن تقديم الخدمات المهنية إلى إشعار آخر.
- تعليق العمل بنظام المساعدة القضائية.
- المرابطة الجماعية للسادة النقباء وأعضاء مكتب الجمعية من الآن بمقرها مع عقد ندوة صحفية لشرح ملابسات التردي التشريعي الخطير.
- مراسلة جميع الهيئات الوطنية والدولية والأممية ومنها مقرر الأمم المتحدة الخاص باستقلال القضاة والمحامين بخصوص ما تتعرض له المحاماة بالمغرب من استهداف خطير، والشروع في خوض ترافع دولي للرد على هذه الهجمة التشريعية.
- العمل على تسطير برنامج نضالي تصعيدي غير مسبوق في تاريخ المحاماة وخوض كل الأشكال النضالية المشروعة التي سيعلن عنها بالتفصيل بعد اجتماع المكتب المفتوح صباح يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026، إلى حين العدول عن كافة المقتضيات الخطيرة الماسة برسالة المحاماة في مشروع القانون.

عاشت المحاماة قوية وحرة و مستقلة

الرباط في:2026/06/22

جمعية هيئات المحامين بالمغرب

الرئيس النقيب الأستاذ الحسين الزياني

مكتب الرئيس
Cabinet du Président
جمعية هيئات المحامين بالمغرب
Association des Barreaux du Maroc

بالتأكيد، بصفتي خبيرا في التوثيق القانوني المغربي، إليك فيشة توثيقية تحليلية كاملة للوثيقة المقدمة:

فيشة توثيقية تحليلية لوثيقة قانونية مغربية

1. طبيعة الوثيقة:

تصنف هذه الوثيقة كـ "بيان" أو "بلاغ" صادر عن هيئة مهنية وطنية. وهي وثيقة احتجاجية وتعبوية بامتياز، تعبر عن موقف حازم ورافض للتعديلات التي مست مشروع قانون معين، وتتضمن تحليلا للآثار السلبية لهذه التعديلات، وتوجيه اتهامات لجهات رسمية، بالإضافة إلى إعلان عن برنامج نضالي تصعيدي. يكتسي البيان طابعا رسميا نظرا لصدوره عن مؤسسة تمثل مهنة المحاماة على الصعيد الوطني، ويعد أداة للتواصل الداخلي مع أعضاء المهنة والخارجي مع الرأي العام والجهات المعنية.

2. الجهة المصدرة:

الجهة المصدرة للوثيقة هي "مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب". تعد هذه الجمعية المظلة الوطنية التي تجمع هيئات المحامين (النقابات) بالمغرب، وتمثل صوت المحامين ومصالحهم على المستوى الوطني والدولي. وقد صدر البيان بتوقيع رئيس الجمعية، النقيب الأستاذ الحسين الزياني، مما يضفي عليه الشرعية والتمثيلية الكاملة للمهنة.

3. السياق القانوني:

يأتي البيان في سياق تشريعي حساس، يتعلق بـ "مشروع القانون 23-66" الذي يخضع للمسار التشريعي في البرلمان المغربي. وتحديدا، صدر البيان عقب مصادقة "لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين" على تعديلات مست هذا المشروع. يشير البيان إلى أن هذه التعديلات تمس "المكتسبات المهنية والاجتماعية للمحامين" و"المقومات الأساسية التي تقوم عليها المهنة"، وتعتبرها "خرقا لدستور المملكة" و"استهدافا واضحا لمهنة المحاماة". كما يتطرق السياق إلى "المقاربة التشاركية" و"مخرجات الحوار مع رئيس الحكومة"، مما يدل على وجود مسار تفاوضي سابق لم يتم الالتزام بمخرجاته حسب وجهة نظر الجمعية.

4. المحاور الأساسية:

تتمحور الوثيقة حول عدة محاور رئيسية:

* **الرفض القاطع للتعديلات:** إدانة التعديلات التي صادقت عليها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، واعتبارها تراجعية وتمس جوهر المهنة.
* **الدفاع عن استقلال المهنة ومكانتها الدستورية:** التأكيد على أن التعديلات تمس استقلال الدفاع وحماية حقوق المتقاضين، وتشكل خرقا لمبدأ فصل السلطات.
* **اتهام وزير العدل:** تحميل وزير العدل مسؤولية "التأثير" و"الاستهداف الواضح" لمهنة المحاماة، ووصف ذلك بـ "الانتقام" و"العقاب".
* **حماية المكتسبات الاجتماعية:** التعبير عن رفض المساس بمنظومتي التكافل والتعاضد الصحي للمحامين.
* **الدعوة إلى الوحدة والتعبئة:** حث المحامين على رص الصفوف ونبذ الخلافات لمواجهة ما يعتبر "معركة وجود".
* **إعلان برنامج نضالي تصعيدي:** تحديد مجموعة من الإجراءات الاحتجاجية الفورية والمستقبلية.

5. النقاط الجوهرية:

تتضمن الوثيقة عدة نقاط جوهرية تعكس عمق الأزمة وخطورة الموقف من وجهة نظر المحامين:

* **الانقلاب على المقاربة التشاركية:** اتهام الحكومة بالتراجع عن التزاماتها وتعهداتها التي أعلنت عنها عقب جلسات الحوار مع رئيس الحكومة.
* **المساس بالضمانات الدستورية:** اعتبار التعديلات خرقا للدستور بمساسها باستقلال الدفاع وحماية حقوق المتقاضين، وهدم الحدود الفاصلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
* **استهداف ممنهج للمهنة:** وصف تأثير وزير العدل بـ "الاستهداف الواضح" و"الانتقام" من المحاماة لدورها في حماية الحقوق والحريات.
* **تهديد المكتسبات الاجتماعية:** التركيز على استهداف منظومتي التكافل والتعاضد الصحي للمحامين، مما يمس بشكل مباشر مصالحهم الاجتماعية.
* **التصعيد غير المسبوق:** إعلان عن برنامج نضالي يشمل التوقف الشامل عن تقديم الخدمات، تعليق العمل بالمساعدة القضائية، المرابطة الجماعية، ومراسلة الهيئات الدولية والأممية، والشروع في ترافع دولي.
* **معركة وجود:** تأطير الصراع على أنه "معركة وجود وصون لكرامة المهنة وحفاظا على رسالتها ومكانتها الكونية"، مما يعكس

إدراكا لأهمية اللحظة التاريخية.

Communiqué du Bureau de l'Association des Ordres d'Avocats du Maroc

Fiche documentaire analytique

Voici une fiche documentaire analytique complète du document fourni :

FICHE DOCUMENTAIRE ANALYTIQUE

Nature du document :

Il s'agit d'un communiqué officiel (بيان) émis par une institution représentative de la profession d'avocat au Maroc. Ce document exprime une position ferme de contestation et une série de décisions prises en réaction à des développements législatifs jugés menaçants. Le ton est alarmiste, mobilisateur et dénonce ce qui est perçu comme une attaque contre l'indépendance et les acquis de la profession.

Organisme émetteur :

Le communiqué est publié par le Bureau de l'Association des Ordres des Avocats du Maroc (مكتب جمعية هيئ□ات المحامين بالمغرب). Cette association regroupe l'ensemble des Ordres des Avocats du Royaume, ce qui lui confère une légitimité et une représentativité importantes au sein de la profession juridique marocaine. Le document est daté du 22 juin 2026 et est signé par son Président, le Bâtonnier Professeur El Houcine Ziani.

Contexte juridique :

Le communiqué intervient suite à l'approbation par la Commission de la Justice, de la Législation et des Droits de l'Homme à la Chambre des Conseillers (مجلس المستشارين – la chambre haute du Parlement marocain) d'amendements au projet de loi n° 23-66. Ces amendements sont perçus par l'Association comme une régression et une menace grave pour la profession d'avocat. Le Bureau dénonce un "recul du gouvernement" par rapport à l'approche participative et aux engagements pris par le Chef du gouvernement lors de dialogues antérieurs. Il accuse directement le Ministre de la Justice d'avoir exercé une "influence" tout au long du processus législatif, visant à affaiblir la profession, en "vengeance" de son rôle dans la défense des droits et libertés et de ses positions historiques en faveur de l'État de droit.

Axes principaux de la contestation :

1. **Atteinte aux acquis professionnels et sociaux :** Les amendements sont considérés comme menaçant les "acquis professionnels et sociaux des avocats", notamment les systèmes de "solidarité et de mutuelle de santé" (منظومتي التكافل والتعاضد الصحي للمحامين), qui sont jugés "non négociables".
2. **Indépendance de la défense et droits des justiciables :** Les modifications "touchent au cœur des garanties relatives à l'indépendance de la défense et à la protection des droits des justiciables."
3. **Violation constitutionnelle :** Le Bureau estime que les amendements "constituent une violation de la Constitution du Royaume" en "détruisant les frontières garantissant l'indépendance du pouvoir exécutif vis-à-vis du pouvoir législatif," une accusation grave soulignant une rupture de l'équilibre des pouvoirs.
4. **Ciblage de la profession :** La profession se sent "clairement ciblée" et visée par une tentative d'affaiblissement de ses principes universels, en représailles à son rôle historique dans la protection des droits et libertés et la construction d'un État de droit.
5. **Défense de l'État de droit et de la dignité de la profession :** Le communiqué insiste sur le fait que la bataille actuelle est une "bataille pour l'existence et la préservation de la dignité de la profession" et de sa "mission universelle", affirmant que "défendre la profession d'avocat aujourd'hui, c'est défendre la justice."

Points clés et décisions :

Face à cette situation jugée critique, le Bureau de l'Association des Ordres des Avocats du Maroc a décidé des actions suivantes :

1. **Maintien de la grève :** Appel à la "poursuite de l'arrêt total de la prestation de services professionnels jusqu'à nouvel ordre."
2. **Suspension de l'aide judiciaire :** "Suspension du travail relatif au système d'aide judiciaire," une mesure qui aura un impact significatif sur l'accès à la justice pour les citoyens les plus vulnérables.
3. **Mobilisation physique :** Organisation d'un "sit-in collectif des Bâtonniers et des membres du Bureau au siège de l'Association," accompagné d'une conférence de presse pour expliquer les "circonstances de cette grave dégradation législative."
4. **Appel international :** Envoi de "correspondances à toutes les instances nationales, internationales et onusiennes, y compris le Rapporteur spécial des Nations Unies sur l'indépendance des juges et des avocats," pour dénoncer le "ciblage dangereux" de la profession et engager une "plaidoirie internationale" contre cette "attaque législative."
5. **Programme de protestation escalatoire :** Élaboration d'un "programme de lutte escalatoire sans précédent dans l'histoire de la profession d'avocat," dont les détails seront annoncés après une réunion du Bureau le mardi 23 juin 2026, avec pour objectif le "retrait de toutes les dispositions dangereuses" du projet de loi.
